تكررت الأحداث الناجمة عن عدم اتباع أصحاب بعض المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة، تدابير الأمن والسلامة، ما أدى لحدوث كوارث وسقوط ضحايا، كان آخرها حريق النصيرات وسط قطاع غزة، الذي أودى بحياة (16) مواطناً من بينهم (6) أطفال وسيدتين، وإصابة (53) آخرين من بينهم (8) أطفال و(7) نساء.

وعليه ومن منطلق حرص مركز الميزان لحقوق الإنسان على حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون، شرع المركز في إعداد هذا التقرير الميداني الذي يهدف إلى توثيق الحادث، واستعراض ظروف وملابسات الحريق الذي نشب في النصيرات، وسرد تفاصيله، وما أسفر عنه من ضحايا وأضرار مادية، وأوجه القصور التي سبقت وتلت الحادث، وفحص مدى احترام محددات القانون حول إجراءات الأمن والسلامة، وكذلك دور جهات المراقبة في متابعة سير العمل في هذه المنشآت ومدى مراعاتها لشروط وتدابير السلامة والأمان، واضعين نتائجه وتوصياته بين أيدي الجهات المختصة، لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون تكرار مثل هذه الأحداث في المستقبل.

مخيم النصيرات الموقع والمساحة:

يقع مخيم النصيرات في المحافظة الوسطى وسط قطاع غزة، جنوب غرب مدينة غزة، على ساحل البحر المتوسط؛ ويبعد عن مدينة دير البلح حوالي 2.5 كم، وعن مدينة غزة 10كم. يحده من الغرب البحر المتوسط؛ ومن الجهة الشمالية وادي غزة؛ ومن الجنوب قرية الزوايدة؛ ومن الشرق مخيم البريج للاجئين[1].

ويرتفع عن سطح البحر حوالي 25–30 مترًا. ويبلغ تعداد سكان مخيم النصيرات حوالي 100 ألف نسمة يقيمون إقامة دائمة، في حين يبلغ حوالي 120 ألف نسمة في ساعات النهار وهذه الزيادة ترجع لعدد المواطنين ممن يترددون على المخيم في ساعات النهار، من تجار ومتسوقين وعاملين من خارج المخيم والمحافظات الأخرى، بحيث يعتبر المركز التجاري للمحافظة الوسطى، وتبلغ مساحة مخيم النصيرات الإجمالية حوالي 9.8 كليو متر مربع[2].

مخبز البنا (مكان الحادث):

افتتح في عام 2012 في مخيم النصيرات ويقع على الشارع العام بالقرب من ميدان السوق وسط مخيم النصيرات في المحافظة الوسطى. وهو مقام على مساحة 400 متر مربع، ويقع المخبز في منطقة السوق المزدحمة بالمحال التجارية وأماكن التسوق، ويملكه شركاء اثنين وهما (أ.ب) (39 عاماً)، و(ع.ز) (47 عاماً)، من سكان دير البلح[3].

[1] المهندس/ محمد المغاري مدير بلدية النصيرات، قابله الباحث الميداني في محافظة الوسطى محمد الدعالسة بتاريخ 2020/3/7.
[2] المرجع السابق
[3] إبراهيم وصفي حسسين البنا 34 عاما، شقيق مالك مخبز البنا، قابله الباحث الميداني في المحافظة الوسطى، محمد الدعالسة بتاريخ 2020/3/7

تفاصيل وملابسات الحادث:

نشب حريق ضخم عند حوالي الساعة 12:50 من مساء يوم الخميس الموافق 2020/03/05، في مخبز البنا الواقع في وسط مخيم النصيرات في منطقة السوق، وانتقل الحريق للمحلات التجارية المجاورة، وطال الحريق عدد من السيارات المارة والمتوقفة على الطريق. واستمرت عملية إخماد الحريق وإخلاء المصابين لعدة ساعات، ونتج عن الحادث وفاة **(16)** مواطن من بينهم **(6)** أطفال وسيدتين، وأصيب **(53)** آخرين من بينهم **(8)** أطفال و**(7)** سيدات، ونقلت الإصابات بواسطة سيارات مدنية، وسيارات الإسعاف التابعة لوزارة الصحة والخدمات الطبية الفلسطينية، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح، ووصفت المصادر الطبية أن حالة **(39)** إصابة ما بين المتوسطة والطفيفة، **و(17)** إصابة بحالة حرجة يرقدون في قسم العناية المكثفة في مستشفيات القطاع، وبسبب عدم توفر قسم للحروق في مستشفى الأقصى جرى تحويل المصابين بحروق متوسطة وخطيرة إلى مستشفى دار الشفاء في مدينة غزة، ومستشفى غزة الأوروبي ومجمع ناصر الطبي في محافظة خان يونس. وفي ساعات مساء اليوم نفسه أعلنت وزارة الصحة عن تحويل **9** حالات حرجة جداً لتلقي العلاج خارج قطاع غزة، حيث نقلوا عبر حاجز بيت حانون (ايرز) إلى مستشفيات الضفة الغربية لتلقي العلاج. هذا وفتحت الشرطة تحقيقاً في الحادث، وأصدرت وزارة الداخلية بياناً حول متابعة الحادث وأشارت في بيانها أن في التحقيق الأولي تبين أن سبب الحادث هو تسرب الغاز في أحد المخابز[4].

تشير التحقيقات الميدانية وإفادات شهود العيان بأن الحريق ناجم عن تسرب كمية كبيرة من غاز الطهي، من صهريج غاز بحجم 2:5 طن، وضع بجانب المدخل الخلفي لمخبز البنا، حيث تبع اشتعال الغاز المتطاير انفجار شديد وتبعه عدة انفجارات لأخرى، كما اشتعلت النيران في عدد من السيارات التي تصادف تواجدها ومروها في شارع السوق، وفي عدد كبير من المحلات التجارية في المنطقة.

[4] https://moi.gov.ps/Home/Post/128488

وحول اللحظات الأولى لاشتعال النيران أفاد أحد شهود العيان:

"أعمل في بقالة الأندلس التي أملكها، وتقع في مدخل سوق النصيرات خلف معمل البلوك ومخبز البنا، عند حوالي الساعة 12:50 من مساء يوم الخميس الموافق 2020/3/5، كنت جالساً في بقالتي مع اثنين من أبنائي وهما مصطفى وعمر، سمعت فجأة صوت انفجار شديد من الناحية الخلفية للبقالة، وفوراً بدأت الحجارة بالتساقط على البقالة، سمعت حينها صوت صراخ في الشارع يقول "غاز" فذهبت إلى باب المحل فوجدت كتلة غاز أبيض كالضباب تمر بجانب المحل وأمامه فأسرعت بإغلاق باب المحل الزجاجي، وفجأة اشتعل الغاز وحصل انفجار، وتحطم الباب الزجاجي وسقط الحائط الخلفي للمحل وصارت النيران تدخل بسرعة إلى المحل من الخلف، فصرخت بأبنائي ليخرجوا وأخذت إحدى أبنائي وهربنا إلى الخارج حتى وصلت إلى الشارع العام، ... وأخذت بعدها أبنائي وذهبنا لمستشفى شهداء الأقصى وهناك حصلنا على العلاج وشخصوني أنا وأبنائي بوجود حروق من الدرجة الأولى والثانية في الوجه والكفين."[5]

ونظراً لضخامة الحريق، فقد امتد لعشرات المحلات والمنشئات في سوق النصيرات، وبادر المواطنون وبعض شركات الإسمنت إلى المساهمة في عمليات الإطفاء واستخدمت آلياتها من مضخات وخلاطات، ولم تكن هذه المبادرة هي الأولى من نوعها حيث سبق لها أن تدخلت في عمليات إطفاء لحرائق في أوقات سابقة.

إفاد المهندس/ محمد عماد صرصور، ويعمل في شركة التعاون للباطون للمركز:

"أعمل في شركة التعاون للباطون، وأحد الشركاء المالكين للشركة، التي تقع الشركة على شارع صلاح الدين مقابل –أبراج النصيرات –عين جالوت، في المحافظة الوسطى، عند حوالي 13:30 جاءني اتصال على الهاتف الخلوي من أحد موظفي الشركة حيث كنت عائداً للتو من مدينة غزة إلى مقر الشركة في النصيرات برفقة محمد عبد المنعم العصار وهو شريك في الشركة، وأبلغني المتصل أن هناك حريق ضخم اندلع في النصيرات بمخبز البنا، وطلبت على الفور من مسؤول العمال أن يقوم بتحريك الآليات للمكان، ووجهنا 10 آليات عبارة عن مضخة واحدة و9 خلاطات باطون، ... للمساعدة في عمليات الإطفاء، ... وتوجهت أنا ومحمد العصار لمكان الحادث، وبدأت بتوجيه الخلاطات التي تقوم بتفريغ حمولتها لتعبئتها مرة أخرى حيث كان الحريق ضخم وواسع، وقمنا في الشركة بتعبئة خلاطات خاصة ولشركات أخرى وصلت للتزود بالمياه للمساعدة في إطفاء الحريق، واستمر العمل في الإطفاء منذ حوالي الساعة 13:45 حتى حوالي الساعة 16:30 من مساء اليوم نفسه، وتم سحب الآليات بعد التأكد من إخماد الحريق، وقامت الشركة بتعبئة 250000 لتر من المياه في عربات شركتنا والشركات الأخرى، حيث تتسع العربة الواحدة ل 10000 لتر وكان هذا مجدياً بشكل كبير مقارنة بسعة ما تحمله سيارات الإطفاء التابعة للدفاع المدني من المياه."[6]

[5] م.س.ز (34عام) قابله الباحث الميداني في مركز الميزان محمد الديراوي بتاريخ 2020/03/07

[6] محمد عماد صرصور – شركة التعاون للباطون قابله باحث المحافظة الوسطى محمد الدعالسة بتاريخ 2020/3/7

ضحايا حريق سوق النصيرات والأضرار المادية:

تسبب حريق سوق النصيرات في وفاة (16) مواطناً من بينهم (6) أطفال و(2) سيدتين، حيث أعلن عن وفاة (10) أشخاص في اليوم نفسه، فيما توفى أحد المصابين صباح يوم السبت الموافق 2020/03/07 متأثراً بإصابته، وأعلن يوم الاثنين الموافق 2020/03/09 عن وفاة مواطنين اثنين آخرين متأثرين بإصاباتهما، وأعلن عن وفاة المصاب الرابع صباح الثلاثاء 2020/03/10. في حين أعلن عن وفاة الخامس صباح يوم الأربعاء الموافق 2020/3/11، وتوفي السادس صباح يوم الخميس الموافق 2020/3/12، في مستشفى النجاح في نابلس. هذا وبلغ عدد الإصابات بحروق متفاوتة (53) مواطناً، من بينهم (8) أطفال، و(7) نساء، ووصفت المصادر الطبية في مستشفيات قطاع غزة حالة (16) مصاب بأنها حرجة، كما جرى تحويل (9) حالات للعلاج بالخارج، ووصفت المصادر الطبية باقي الحالات بأنها ما بين متوسطة وطفيفة.

وفيما يلي قائمة بأسماء حالات الوفاة:

حالات الوفاة من الأطفال

الرقم	الاسم	العمر	العنوان	تاريخ الوفاة
1	فراس ماجد محمد عوض الله	12	مخيم النصيرات	2020/03/05
2	لينا إياد مدحت حمدان	16	مخيم النصيرات	2020/03/05
3	سالي أحمد محفوظ عيد	16	مخيم النصيرات	2020/03/05
4	ريتال أحمد محفوظ عيد	3	مخيم النصيرات	2020/03/05
5	منال حسن محمود حسين	5	مخيم البريج	2020/03/05
6	ليان حسن محمود حسين	6	مخيم البريج	2020/03/05

حالات الوفاة من النساء

الرقم	الاسم	العمر	العنوان	تاريخ الوفاة
1	ايمان حسن محمد حسين	25	مخيم البريج	2020/03/05
2	سلوى عبد الوهاب محمد حمدان	47	النصيرات	2020/03/05

حلات الوفاة من الذكور البالغين

الرقم	الاسم	العمر	العنوان	تاريخ الوفاة
1	زياد زكريا إبراهيم حسين	21	مخيم البريج	2020/03/05
2	عدي ماجد عامر أبو يوسف	19	مخيم النصيرات	2020/03/05
3	سعيد عبد الرحمن سعيد الخواص	64	مخيم البريج	2020/03/07
4	حنفي محمود محمد أبو الليل	40	مخيم النصيرات	2020/03/09
5	أسامة وصفي حسين البنا	49	دير البلح	2020/03/09
6	عبد الله محمد علي الزريعي	27	دير البلح	2020/3/10
7	حسن خالد محمد الزريعي	21	دير البلح	2020/3/11
8	محمد جبريل أحمد الشاعر	19	غزة	2020/3/12

كما تسبب الحريق بأضرار كبيرة في ممتلكات المواطنين من مركبات ومحلات تجارية ومنشآت صناعية وتجارية في المنطقة، كما تسبب الحريق بأضرار كبيرة في ممتلكات المواطنين من مركبات ومحلات تجارية ومنشآت صناعية وتجارية في المنطقة، بالإضافة إلى جمعية التدريب والتأهيل الاجتماعي، وهي الجمعية الوحيدة في النصيرات التي تعنى بحقوق ذوي الإعاقة، والتي تبعد حوالي 15 مترا عن مكان الحادث، وكان يتواجد بداخلها ساعة الحريق 120 شخص، من بينهم 45 طفلاً من ذوي الإعاقة وهم طلاب في مدرسة الجمعية، ولولا تصرف القائمين على الجمعية بشكل مناسب، من خلال إخلاء الطلاب والموظفين والمراجعين بسرعة فائقة، لكانت الخسائر في الأرواح كارثية، في حين لحقت أضرار كبيرة في مبنى الجمعية نتيجة الحريق الذي دمر أيضاً مختبر الحاسوب والأثاث والمكتبة.

وكحصيلة أولية أسفر الحادث عن تضرر (1) جمعية، و (16) سيارة و (18) محل تجاري وحوالي (40) بسطة[7]. وتقدر بلدية النصيرات قيمة الخسائر بحوالي 4 مليون دولار، ويذكر أن عمليات حصر وتوثيق الأضرار لم تنتهي بعد[8].

[7] وزارة التنمية الاجتماعية حصر أولي لأضرار حريق النصيرات بتاريخ 2020/3/7.
[8] المهندس/ محمد المغاري مدير بلدية النصيرات، قابله باحث المنطقة الوسطى محمد الدعالسة بتاريخ 2020/3/7

تدابير الأمن والسلامة[9]:

نص القرار رقم (27) لسنة 2000، بشأن اعتماد لوائح شروط السلامة والوقاية من الحريق لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الاطلاع على القانون رقم 3 لسنة 1998م بشأن الدفاع المدني ولاسيما المادة (8) منه، على أنه: "يجب على صاحب المخبز أو من يمثله صيانة وسائل السلامة والوقاية من الحريق لتبقى في حالة جيدة وصالحة للاستعمال عند اللزوم ولا يجوز وضع عوائق تحول دون استعمالها". ومن الشروط الوقائية وسبل الحماية التأكد أن الموقع يعمل بطريقة آمنة وأن المفاتيح وصمامات الأمان تعمل بصورة سليمة، وتوفير مخارج نجاة مناسبة وتوفير الإنارة والتهوية، وألا يزيد حجم التخزين من الغاز على 300 كلغم داخل المبنى. وأن تكون شبكة الكهرباء في المخابز شبكة داخلية ولا يجوز أن يكون أي منها خارجي لأي سبب.

وحول متابعة عمل المخابز وامتثالها لمعايير الأمن والسلامة، أفاد رئيس قسم التفتيش والمتابعة في بلدية النصيرات للمركز:

"بتاريخ 2020/01/18، أخطر مخبز البنا بأن عليه التوجه وعمل الترخيص السنوي للعمل لعام 2020، وبحسب الإخطار فإن المهلة الزمنية هي أسبوع واحد، وإلا سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه والتي قد تصل إلى حد الإغلاق، وفي صباح يوم الاثنين الموافق 2020/02/24، قامت اللجنة الوطنية الفنية للصحة والسلامة المهنية في المحافظة الوسطى، (وهي مكونة من 6 جهات من بينها بلدية النصيرات، الدفاع المدني، ووزارة العمل، بجولة تفتيشية ضمن نفوذ بلدية النصيرات لعدد من المخابز المتواجدة في مخيم النصيرات في المحافظة الوسطى من بينها مخبز البنا، حيث تابعت إجراءات الوقاية والسلامة العامة، ووضعت ملاحظات ضمن بند الإجراءات المطلوبة من إدارة مخبز البنا. وهي:

1. توفير غطاء آمن للماكنات.
2. صيانة شبكة الكهرباء وتغطية الأسلاك المكشوفة.
3. الالتزام بملابس العمل.
4. الحصول على ترخيص الدفاع المدني.
5. استعمال الأسطوانات بشكل يومي وإخراج ما يزيد عن ذلك.

وفي اليوم التالي الثلاثاء الموافق 2020/02/25، قدمت البلدية مخاطبة لمدير الدفاع المدني في المحافظة الوسطى بهدف الكشف وإبداء الرأي في عمل المخبز، ولم تحصل البلدية على مصادقة الدفاع المدني بالموافقة على حصول المخبز على تصريح للعمل".

يظهر وفق ما أفاد به قسم التفتيش، أن هناك مخابز تجاوزت الحد المسموح به لأعداد أسطوانات الغاز التي يمكن وضعها في المخابز، والتي حددتها اللجنة الوطنية الفنية للصحة والسلامة المهنية، بالاحتياج اليومي لاستخدام المخبز، والتي تتراوح ما بين 336 كيلو جرام من غاز الطهي في الظروف العادية في حين تبلغ الحاجة في أوقات أزمات الغاز وانقطاع التيار الكهربائي لـ 670 كيلو جرام، بحيث يزداد الطلب على منتجات المخابز نظراً لعدم تمكن الأسر من توفير الغاز والكهرباء لصناعة الخبز في المنزل.

9 لاشك أن الحصار المفروض على قطاع غزة، ونقص إمدادات الكهرباء وتقطع إمدادات الغاز، يدفعان أصحاب المنشئات التجارية إلى تخزين أنابيب الغاز والوقود بكميات كبيرة وفي ظروف غير آمنة ما يفضي، في ظل غياب تدابير السلامة إلى كوارث، ما يفرض على جهات الاختصاص المراقبة والمتابعة الدائمة.

وهذا يعني أن كمية غاز الطهي التي كانت مخزنة في مخبز البنا (أسطوانات وصهريج) تجاوزت أضعاف الحد المسموح به.
ولا يقتصر الأمر على تجاوز كمية غاز الطهي في المخبز للحد المسموح به فقط، بل إن الحادث وما نتج عنه من ضحايا في الأرواح والممتلكات، أظهر بشكل واضح غياب إجراءات الأمن والسلامة، سيما أن المنشأة تقع وسط سوق المخيم المكتظ والمزدحم بالسكان، الأمر الذي يفرض على الجهات المختصة إيلاء اهتمام ومتابعة دورية لمدى مراعاتها لشروط وتدابير السلامة والأمان، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي وقوع مثل هذه الكوارث.

ويتضح مما سبق بأن ملاحظات اللجنة الوطنية الفنية للصحة والسلامة المهنية في المحافظة الوسطى، تطرقت في التوصيات والإجراءات المطلوبة من إدارة المخبز إلى ضرورة استعمال أسطوانات غاز الطهي بشكل يومي وإخراج ما يزيد عن حاجته، ولكنها لم تتطرق إلى توصيات بشأن صهريج الغاز المستخدم لتخزين غاز الطهي في المخبز، وهذا ما تؤكده ملاحظات اللجنة وإفادة شقيق مالك المخبز، والتي جاء فيها:

"بتاريخ 2020/02/24 حضرت اللجنة الوطنية الفنية للصحة والسلامة المهنية، وعاينوا المخبز وإجراءات السلامة ووضعوا ملاحظات من ضمنها ملاحظة على عدد أسطوانات الغاز وطلبوا التقليل من عددها وإبقاء أسطوانات حسب الحاجة اليومية فقط، حيث يوجد بالمخبز حوالي 27 أسطوانة غاز سعة 48 كيلو من بينها أسطوانات فارغة، وأخرى قيد الاستعمال وممتلئة، وأشارت اللجنة إلى أن أزمة الغاز قد انتهت ولا داعي لوجود مثل هذا العدد في المخبز، ولم يبلغونا بإزالة خزان الغاز الذي يوجد في ممر المدخل الجنوبي للمخبز. وعليه بتاريخ 2020/02/25 أرسلت بلدية النصيرات مخاطبة لمدير الدفاع المدني لعمل اللازم نحو الكشف وإبداء الرأي للحصول على ترخيص للمخبز، ومنذ ذلك التاريخ ونحن ننتظر الكشف من الدفاع المدني للحصول على الترخيص النهائي من البلدية....**وأضاف** بأن صهريج الغاز سعته الإجمالية 2500 كيلو جرام، ويوجد به 1340 كيلو جرام من الغاز حسب آخر تعبئة من تاريخ 2020/2/2، ولم يتم استعماله منذ ذلك التاريخ، حيث حصلنا على صهريج الغاز من محطة مصطفى المشهراوي الواقعة على طريق صلاح الدين في مخيم المغازي، ونستعين به حين يواجه القطاع أزمة ونقص في كميات غاز الطهي، ويعمل المخبز بأنابيب بسعة 48 كيلو جرام، ويتم تعبئتهم من محطة المشهرواي أول بأول".[10]

ويتضح من التوصيات السابقة أنها إجراءات واجبة التنفيذ الفوري ولا تحتمل أي تأجيل، لما تشكله من خطر على حياة العاملين في المخبز، ولمنع وقوع أي كارثة أخرى، فوجود أسلاك كهرباء مكشوفة في مخبز يستخدم فيه غاز الطهي بشكل يومي وبكمية كبيرة ينطوي على تهديد حقيقي، ويتطلب إجراءات فورية منها إيقاف العمل إلى أن يتم تصويب أوضاع المنشأة.

أفاد مسؤول دائرة الأمن والسلامة في الدفاع المدني للمحافظة الوسطى في مقابلة مع باحث المركز:

"دائرة الأمن والسلامة في المحافظة الوسطى تتكون من قسمين وهما قسم التفتيش والمتابعة، وقسم الترخيص، ودائرة الأمن والسلامة هي عضو أيضاً في اللجنة الوطنية الفنية للصحة والسلامة المهنية في المحافظة الوسطى، و تتلخص طبيعة عملهم في إجراء زيارة ميدانية للمنشأة ومعاينتها من حيث توفر تدابير الأمن والسلامة ووضع ملاحظات، ولا يحصل صاحب المنشأة على ترخيص العمل إلا بعد استكمال كافة متطلبات الأمن والسلامة التي أوصت بها لجنة الكشف والمعاينة التابعة لقسم الأمن والسلامة، وفي حال مخالفة المنشآت التي سبق لها الحصول على ترخيص لمتطلبات الأمن والسلامة يتم إخطار صاحب المنشأة بوجوب تنفيذ التوصيات، ومنحه مهلة زمنية يقدرها مفتش الأمن والسلامة في الدفاع المدني حسب خطورة الحالة، وتصل في

[10] أ.ب شيقق مالك المخبز- – قابله الباحث الميداني في المحافظة الوسطى محمد الدعالسة بتاريخ 2020/3/7

بعض الأحيان إلى ووقف عمل المنشأة لإلزامية التنفيذ الفوري، وبعد انتهاء المهلة الزمنية الممنوحة دون تنفيذ متطلبات الأمن والسلامة يتم تحرير مخالفة بناءً على الإخطار المسبق، ووقف عمل المنشأة، ويتم إحالة صاحب المنشأة إلى النيابة. هذا ويقوم قسم المتابعة والتفتيش في دائرة الأمن والسلامة في المحافظة الوسطى بتنفيذ زيارات ميدانية للمنشآت بشكل دوري حسب طبيعة عمل المنشأة، وحسب إمكانيات القسم المتاحة".[11]

استجابة الجهات المختصة للتعامل مع الحادث:

فور وقوع الحادث هرعت إلى المكان سيارات الإسعاف وسيارات الدفاع المدني لمحاولة إخماد الحريق وإسعاف الضحايا، وبسبب ضخامة الحريق اضطرت دائرة الدفاع المدني في المحافظة الوسطى الاستعانة بطواقم الإطفاء من جميع محافظات قطاع غزة، فيما نقلت سيارات الإسعاف المصابين إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح. ونظراً لارتفاع عدد الإصابات الحرجة ولعدم توفر قسم خاص بالحروق في مستشفى الأقصى، حول عدد كبير منهم إلى مستشفيات قطاع غزة (مستشفى دار الشفاء الطبي في مدينة غزة، مستشفى ناصر، ومستشفى غزة الأوروبي في خان يونس).

الدفاع المدني:

استمرت عمليات الإطفاء من قبل أفراد الدفاع المدني وبمشاركة من أفراد الشرطة، ومن سكان المنطقة، وبمبادرة من شركات ومصانع الباطون التي استخدمت آلياتها من مضخات وخلاطات، في عمليات إخماد الحريق لعدة ساعات. وشكل هذا الحادث تحدياً كبيراً لطواقم الإطفاء في مديرية الدفاع المدني نظراً لنقص الإمكانيات والكادر البشري.

أفاد العقيد رامي العايدي مدير الدفاع المدني في المحافظة الوسطى للمركز بما يأتي:

"تلقينا في دائرة الدفاع المدني في المحافظة الوسطى نداء استغاثة عند حوالي الساعة 13:05 حول حريق نشب في دوار السوق في مخيم النصيرات، وعلى الفور تحركت سيارتي إطفاء من مركز الدفاع المدني، وبسبب ضخامة الحادث واتساع الحريق تم التعميم على كافة مقرات الدفاع المدني في كل محافظات غزة بالتحرك الفوري للمشاركة في السيطرة على الحريق، وبادر أيضاً أصحاب شركات ومصانع الباطون وحركوا سيارات المضخات والخلاطات وساعدوا في إخماد الحريق. تمت محاصرة الحريق والسيطرة عليه بعد حوالي 77 دقيقة من وقوع الحادث، واستمرت طواقم الدفاع المدني في المكان تقوم بأعمال تبريد للأماكن التي

[11] . ح مسؤول دائرة الأمن والسلامة في الدفاع المدني للمحافظة الوسطى–قابله الباحث الميداني في المحافظة الوسطى محمد الدعالسة بتاريخ 2020/3/7

وصلتها النيران، وانسحبت كافة طواقم الدفاع المدني بشكل كامل عند حوالي الساعة 02:30 من فجر اليوم التالي الجمعة الموافق 2020/03/06".

وأشار العقيد العايدي إلى وجود نقص في إمكانيات الدفاع المدني، وأوضح إلى أن المحافظة الوسطى يوجد بها 3 مراكز للدفاع المدني، ويوجد بها 4 سيارات إطفاء من بينها 2 سيارة سعة 3000 لتر وسيارة سعة 1000 لتر، وسيارة سعة 700 لتر والأخيرة هي منحة من دولة قطر وصلت حديثاً.

البلدية:

شاركت البلدية في عمليات الإطفاء وحركت آلياتها من جرافات وشاحنات، وتم التواصل مع بلديات المحافظة الوسطى (دير البلح –الزوايدة –المغازي) للاستعانة بمعداتهم للمساعدة في السيطرة على الحريق[12].

أفاد **المهندس/ محمد المغاري مدير بلدية النصيرات للمركز:**

"جرى إبلاغنا عن وجود حريق في منطقة الميدان وسط مخيم النصيرات من قبل أحد الموظفين في البلدية كان متواجداً في المنطقة عند حوالي الساعة 12:50 من مساء يوم الخميس الموافق 2020/03/05، شاركت البلدية في عمليات الإطفاء وحركت آلياتها من جرافات وشاحنات، وتواصلنا مع بلديات المحافظة الوسطى (دير البلح –الزوايدة –المغازي) للاستعانة بمعداتهم للمساعدة في السيطرة على الحريق، وتواصلنا مع أحد أصحاب مصانع الباطون للاستعانة بهم في إخماد الحريق ووصلت حوالي 5 مضخات وحوالي 30 خلاطة "مكسر" لمكان الحادث وشاركوا جميعهم في عمليات الإطفاء، وأيضاً تم التعميم على سيارات المياه العذبة بالوصول لمكان الحريق والمشاركة في عمليات الإطفاء، وشكلنا لجنة طوارئ في البلدية عند حوالي الساعة 17:30 من مساء اليوم نفسه، وأوعزت اللجنة بتشكيل فرق ميدانية لحصر الأضرار التي نتجت عن الحريق، وكحصيلة أولية أسفر الحادث عن تضرر (16) سيارة وعشرات المحال التجارية، وعشرات البسطات، وتقدر الخسائر بحوالي 4 مليون دولار كرقم تقديري ولم تنتهي عمليات حصر وتوثيق الأضرار بعد".[13]

[12] - المهندس/ محمد المغاري مدير بلدية النصيرات، قابله باحث المنطقة الوسطى محمد الدعالسة بتاريخ 2020/3/7

[13] المهندس/محمد المغاري مدير بلدية النصيرات– قابله الباحث الميداني محمد الدعالسة بتاريخ 2020/3/7

المستشفى:

مع ارتفاع عدد الضحايا حريق ميدان سوق النصيرات كانت المشكلة الأبرز هي قدرة مستشفى شهداء الأقصى على استيعاب الأعداد الكبيرة من المصابين بحروق متفاوتة، نظراً للعدد المحدود المتوفر من الأسِرّة في قسم الاستقبال والطوارئ، وعدم توفر قسم خاص لعلاج الحروق، وهذا الأمر دفع إدارة المستشفى إلى تقديم الإسعافات الأولية للمصابين وتحويل جميع الحالات المتوسطة والخطيرة للعلاج في مستشفيات أخرى.

أفاد أ. محمد الحاج مدير العلاقات العامة في مستشفى شهداء الأقصى :

"تعاملت مستشفى شهداء الأقصى مع (61) إصابة، من بينهم (8) أطفال و(7) سيدات، وصلوا إلى المستشفى مصابين بحروق متفاوتة، وحولت جميع الحالات المتوسطة والخطيرة إلى مستشفى الشفاء في مدينة غزة، وبعد نقل عدد من المصابين تم إبلاغنا بأن مستشفى الشفاء لا يستطيع استيعاب أي حالات جديدة، وعليه جرى تحويل باقي الحالات إلى مستشفى ناصر الطبي، ومستشفى غزة الأوروبي، في محافظة خان يونس، وذلك لعدم توفر قسم خاص لعلاج الحروق في مستشفى شهداء الأقصى. علماً بأن قدرة قسم الطوارئ الاستيعابية هي فقط (20) سرير، وقسم العناية المكثفة (6) أسرة، كما وصل إلى المستشفى (10) مواطنين عبارة عن جثث هامدة من بينهم (6) أطفال وسيدتين".

وأفادت مصادر شرطية في المحافظة الوسطى أنه عند حوالي الساعة 12:50 من مساء يوم الخميس الموافق 2020/03/05 وصلت إشارة تفيد بوجود حريق في مخبز البنا عند دوار النصيرات وسط المخيم في المحافظة الوسطى، وأرسلت قوة من عناصر الشرطة إلى مكان الحادث وجرى استنفار لجميع أجهزة الأمن في المحافظة الوسطى، وتابعت وزارة الداخلية والأمن الوطني الحادث وأصدر الناطق باسم وزارة الداخلية إياد البزم تصريحاً صحفياً عند حوالي الساعة 14:52 من مساء اليوم نفسه، جاء فيه أن قوات كبيرة من الدفاع المدني والشرطة سيطرت على الحريق الذي اندلع في منطقة سوق النصيرات وسط قطاع غزة، ظهر اليوم الخميس، وأدى إلى أضرار كبيرة، وقد تم إخلاء عدد كبير من الإصابات، وما زالت القوات تعمل في المكان لتجنب أي أضرار أخرى[14].

وعند حوالي الساعة 19:11 من مساء اليوم نفسه، أصدرت وزارة الداخلية والأمن الوطني بياناً بعنوان متابعة للحادث الأليم في مخيم النصيرات، أعلنت فيه بأن الجهات المختصة فتحت تحقيقاً في الحادث، وأن التحقيقات الأولية تبين أن الحريق ناجم عن تسريب للغاز داخل أحد المخابز، ما أدى لاشتعال النيران في المكان، تلاه انفجار لعدد من أسطوانات الغاز، وامتداد للحريق إلى المرافق والمحلات الملاصقة[15].

[14] تصريح صحفي – اياد البزم الناطق باسم وزارة الداخلية https://moi.gov.ps/Home/Post/128487

[15] بيان منشور لوزارة الداخلية والأمن الوطني https://moi.gov.ps/Home/Post/128488

النتائج والتوصيات

يشير حجم الحريق الهائل في سوق النصيرات، وحصيلة الضحايا البشرية والمادية الكبيرة، إلى أن الحريق ناتج عن اشتعال كمية كبيرة من غاز الطهي، وهذا ما أكده بيان وزارة الداخلية، واستناداً إلى المعلومات التي جمعها مركز الميزان لحقوق الإنسان حول الحادث، اتضح أن المخبز كان يخزّن (27) أسطوانة غاز طهي بسعة 48 كيلو جرام للواحدة، بالإضافة إلى صهريج لتخزين الغاز بسعة إجمالية 2500 كيلو جرام، وكان يحتوي على ما مقداره 1340 كيلو جرام من الغاز في مكان مكتظ بالمحلات التجارية والمتسوقين والمارة[16].

وتشير التحقيقات الميدانية، والمعلومات التي جمعها المركز إلى أن عدم احترام محددات الأمن والسلامة من جهة وعدم اتخاذ إجراء فوري من قبل الجهة المختصة جهة أخرى، قد يكونا سبباً في تحول حادث تسرب غاز إلى مأساة لجهة حجم الخسائر والأضرار المادية والبشرية. وتتحمل مسؤولية هذا الإهمال جهات الاختصاص التي لم تقم بواجبها في ضمان احترام المنشآت الصناعية والتجارية لشروط الأمن والسلامة المعمول بها في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل صارم، والتي تشكل شرطاً ضروريا لمنح التراخيص.

كما أن حصول أي منشأة على ترخيص بالعمل يعد إجراءً ناقصاً، إذا لم تتبعه متابعة ومراقبة دورية من قبل جهات الاختصاص، والمركز يشير إلى ضعف فعالية الرقابة على هذا الصعيد من جهات الاختصاص المختلفة، والتي من شأن تفعيلها الحد من تداعيات أي حادث عمل، وحماية أرواح المواطنين وفي مقدمتهم العاملين في هذه المنشآت. وعليه فإن المركز خلص بعد توثيق الحادث ولقاء جهات الاختصاص بالآتي:

1. لم تشر الجهات المختصة وبالأخص اللجنة الوطنية الفنية للصحة والسلامة المهنية – فيما هو متوفر من معلومات– لموضوع صهريج الغاز سبب الانفجار في تقريرها السابق عند معاينتها للمخبز. بتاريخ 2020/2/24، وهو ما يتطلب من الجهات المختصة التحقق من ذلك.

2. إن عدد اسطوانات الغاز المتواجدة داخل المخبز كان كبير جداً بالنسبة للاستهلاك اليومي، بحيث يستهلك المخبر ما مقداره سبع اسطوانات غاز يومياً، في حين كان هناك 27 اسطوانة لحظة الانفجار، وبالنظر أيضاً لملاحظات اللجنة في زيارتها السابقة، التي أشارت فيه لعدد الاسطوانات، كان من الواجب إعطاء التعليمات بإزالة فورية لتلك الأسطوانات الزائدة، لأن وجودها في كل لحظة ينطوي على خطر كبير، وهو ما كان يتطلب وقف عمل المنشأة إلى حين إزالتها.

3. يتبين من خلال الأوراق المتعلقة بالتراخيص التي تحصل عليها المركز وإفادات أصحاب الاختصاص وأصحاب المخبز نفسه أنه لم يتم الانتهاء بعد من إجراءات الترخيص للعام الحالي 2020.

4. يتبين من إفادة أصحاب المنشأة التجارية، أنهم حصلوا على الصهريج من شركة محلية، وبالتالي فإن معايير سلامة الصهريج غير معروفة، ناهيك عن عملية نقله التي تستوجب وجود تصريح من الجهات المختصة.

[16] المرجع السابق

5.يتبين أيضاً ومن تقرير اللجنة، أن الأمر لم يقتصر فقط على أسطوانات الغاز، بل كانت هناك تجاوزات ربما ساهمت أيضا في تعريض حياة العاملين والمواطنين للخطر، مثل أسلاك الكهرباء المكشوفة، وضرورة وجود أغطية للماكنات.

6.تبين من خلال عمليات التوثيق والمقابلات التي أجراها المركز ضعف إمكانيات الجهات المختصة في التعامل مع الأحداث الطارئة سواء من حيث المعدات، أو الكادر البشري، حيث تدخل في الحادثة المواطنون وكذلك شركات المقاولات التي أرسلت معداتها للمساعدة في السيطرة على الحريق، وهي جهود تستحق الإشادة والتقدير.

7.أظهر التقرير أن هناك ضعفاً في الإمكانيات المتوفرة في مستشفى شهداء الأقصى في المحافظة الوسطى، بحيث لا يوجد فيه قسم للحروق، ما دفع إلى تحويل الحالات وتوزيعها على مستشفيات القطاع الأخرى.

وعليه فإن المركز يوصي بالآتي:

1. تشكيل لجنة تحقيق للوقوف على ظروف وملابسات الحادث.

2. تشكيل لجنة دائمة للطوارئ تضم وزارة الحكم المحلي ووزارة الداخلية خاصة مديرية الدفاع المدني ووزارة الصحة ووزارة العمل والدائرة وإشراك مؤسسات الأونروا ذات العلاقة المجتمع المدني المهتمة بالصحة والإغاثة، تكون وظيفتها رسم خطط عمل مشتركة لمجابهة حالات الطوارئ، والتخطيط للوقاية من الوقوع في مثل هكذا كوارث مستقبلاً.

3. مراجعة آلية منح رخص العمل للمنشآت الصناعية وضمان إعطاء وسائل السلامة والأمان الأولوية على أي شروط أخرى، وعدم السماح بترخيص المنشآت الصناعية وسط المناطق السكنية المكتظة.

4 .النقل الفوري للمنشآت الصناعية القائمة في مناطق سكنية إلى خارجها، خاصة تلك المنشآت التي قد ينطوي العمل بها على مخاطر على حياة السكان.

5. مراقبة مستودعات الغاز ومنع تعبئة الأنابيب في مخازن الموزعين الفرديين وقصرها على محطات التعبئة الرسمية.

6. مراقبة عمليات شراء وتخزين الوقود والتحقق من مراعاة شروط الأمن والسلامة.

7 .تعزيز الرقابة وفحص الجودة على المصنوعات المحلية من أنابيب غاز وأدوات كهربائية لضمان صلاحيتها وأمانها.

8 .التأكد من إجراءات وتدابير السلامة والوقاية في كافة المنشآت التجارية والصناعية الموجودة في قطاع غزة وذلك بهدف حماية سلامة وحياة المواطنين وحماية ممتلكاتهم.

انتهى